

تقرر الآتي

- مادة ١ : تضاف فقرة جديدة الى الفصل الثاني - رسوم الميناء - من القرار الوزاري رقم ٨٤/٢٤/٢ المشار اليه لتصبح الفقرة رقم (١٢) وتنص على مايلي :
- تحدد فئات الرسوم الآتية مقابل استخدام دواب الالاش لميناء ريسوت وكذا شحن وتفريغ وتداول البضائع واستخدامها لمعدات الميناء على النحو التالي :
- ١ - ايجار قطر الدواب ٥٢٥٠٠ ر.ع لكل ساعة أو جزء من الساعة
 - ٢ - ايجار بحار مناولة الحبال للدواب ٣٧٥٠ ر.ع لكل ساعة أو جزء من الساعة
 - ٣ - الحبال المستعملة في ربط الدواب ٣٠٠٠ ر.ع للدوبة الواحدة
 - ٤ - الرسوم المستحقة لبقاء الدواب على المرسى :
- أ - المدة الأولى وتبدأ من تاريخ وصول الدواب للميناء ولمدة (١٤) يوماً ٣٧٥٠ ر.ع عن الدواب الواحدة في اليوم الواحد
- ب - المدة الثانية وتبدأ من تاريخ انتهاء المدة الأولى وتستمر ثلاثين يوماً ٥٠٠ ر.ع في اليوم الواحد
- ج - المدة الثالثة وتبدأ من انتهاء المدة الثانية ٧٥٠٠ ر.ع في اليوم الواحد

- مادة ٢ : أ - لا يسمح لأكثر من عشرة دواب لاش بالتواجد بالميناء في وقت واحد
- ب - الرسوم المبينة في الفقرتين ١ ، ٢ من المادة السابقة تزداد بنسبة ٥٠% أثناء العطلات .
- ج - رسوم الميناء ورسوم التخزين و ايجار الكريبات - تسري عليها تعريفه الرسوم المقررة بالقرار الوزاري رقم ٨٤/٢٤/٢ بشأن تطبيق تعريفه رسوم ميناء ريسوت .

مادة ٣ : على كافة الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة ٤ : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في : ١٩٨٦/٤/٥ م .

حمود بن عبدالله الحارثي
وزير المواصلات

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٣٣)
الصادرة في ١٥/٤/١٩٨٦ م

قرار وزاري

رقم ٨٦/٨٤/٢

في شأن السفن الاجنبية التي تقوم بعمليات القطر والارشاد
أو الصيد في المياه الاقليمية أو الساحلية دون ترخيص مسبق

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والثامنة من المرسوم السلطاني رقم ٨١/٣٥ باصدار القانون
البحري .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر الآتي

مادة أولى : يجازى بمبلغ الف ريال عماني - ربان أو رئيس السفينة الاجنبية - التي تقوم دون

ترخيص خاص من الجهة البحرية المختصة - بعمليات الصيد في المياه الاقليمية
العمانية وبعمليات القطر والارشاد في الموانئ العمانية والملاحة الساحلية بين تلك
الموانئ .

مادة ثانية : على كافة الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة ثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

حمود بن عبدالله الحارثي
وزير المواصلات

صدر في : ١٩٨٦/٩/٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٤٣)
الصادره في ١٩٨٦/٩/١٥ .

قرار وزاري
رقم ٨٦/٩٨/٢

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٨٢/٤٨ باعتماد اختصاصات وزارة المواصلات .
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .

تقرر

مادة اولى : تحصل المبالغ الموضحة أدناه على خدمات الارصاد الجوية :

أولا : نشرات الطقس العامة لجميع مناطق السلطنة وتصدر في أي فترة خلال الأربع
والعشرين ساعة يوميا مع التنبؤ بالطقس المرتقب لفترة مماثلة - بالاضافة الى
اصدار نشرات معدلة بين وقت وآخر على ضوء ما يستجد من تغييرات في حالة
الطقس - والمقابل النقدي كالاتي :

في الاسبوع : ١٥ ريالاً عمانياً

في الشهر : ٥٠ ريالاً عمانياً

كل ستة أشهر : ٢٥٠ ريالاً عمانياً

في السنة : ٤٥٠ ريالاً عمانياً

ثانيا : الملخصات المناخية لمختلف العناصر الخاصة بالمناخ وثمان نسخة الواحدة
كالاتي :

اليومية : ٥ ريالات عمانية

الاسبوعية : ١٠ ريالات عمانية

الشهرية : ١٥ ريالاً عمانياً

السنوية : ٦٠ ريالاً عمانياً

ثالثا : التقارير المصدقة المتعلقة باحوال الطقس في الماضي والثمان لكل نسخة ٥٠
ريالاً عمانياً .

رابعا : الملخصات المناخية الخاصة بالبيانات الجوية عن فترة ماضية والثمان للنسخة
الواحدة ٥٠ ريالاً عمانياً .

مادة ثانية : يضاف مبلغ ٢ ريال عمانياً على المبالغ الموضحة أنفا في حالة الارسال عن طريق التلكس